اشكالية المواطنة وحقوق الانسان

مصر القديمة نموذجا

***تمهيد :**

إن المواطنة فى اعتقادى ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية حقوق الانسان ؛ فكلما تمتع الانسان بحقوقه الطبيعية على أرضه وبين مواطنيه ، شعر بالانتماء إلى هذه الأرض وتلك الدولة وهذا الوطن الذي يعيش فيه . والعكس ، فكلما شعر الانسان بالظلم وضياع هذه الحقوق قل لديه الانتماء والولاء ومن ثم فقد الاحساس الحقيقى بالمواطنة . وهذا لايرتبط فى رأي بظهور مواثيق حقوق الانسان فى العصر الحديث ولايرتبط كذلك بنظام سياسي معين يعيش فى ظله الانسان ؛ إذ ليس صحيحا فى اعتقادي مقولة أرسطو ولا المقولات التي تتردد فى الفكر السياسي المعاصر عن " أن المواطن الحق هو مواطن الديموقراطية " ؛ فالمواطنة والانتماء الحقيقى للوطن لايرتبطان إلا بشعور الانسان بأنه يعيش فى ظل نظام سياسي عادل يحصل فيه على حقوقه الطبيعية أيا كان نوع هذا النظام.

وليس أدل على ذلك من أن شعوب الشرق القديم ومنذ فجر التاريخ الانسانى كانت تحيا حياة المواطنة الحقيقية وتشعر بالانتماء والولاء لأوطانها بصرف النظر عن اختلاف نظمها السياسية . وربما يكون أفضل الأمثلة على ذلك هو النظر فيما كان سائدا فى مصر القديمة حيث نشأت أقدم الحضارات الانسانية ؛ حيث أقام المصريون أول حضارة مدنية في تاريخ البشرية تمتعوا في ظلها بدولة مدنية مستقرة لآلاف السينين وفق نظام سياسي ملكي مركزي يعرف كل من فيه وظيفته وحدودها.

و كان النظام السياسي المصري القديم يقوم على فكرة مركزية واحدة آمن بها الجميع واتفقت عليها كل صور الخطاب السياسي في مصر القديمة سواء صدرت من الملك أو من وزرائه أو من الحكماء أو من الشعب وهذه الفكرة لخصتها كلمة واحدة هي "الماعت Maat" والجدير بنا أن نعرف ما هي الماعت وكيف كانت أساساً للحياة المصرية القديمة عموماً والحياة السياسية للمصريين على وجه الخصوص.

أولاً: الماعت جوهر الحياة المصرية القديمة:

الماعت Maat لفظة من اللغة المصرية القديمة وأصل الكلمة ماع قبل إضافة تاء التأنيث ومعناها يضبط، ويقيس ويعطي الاتجاه الصحيح واستخدمت هذه العلامة كأداة قياس وأساس يقف عليه الإله[1]. وماعت كلمة تستعصي على الترجمة بكلمة واحدة مقابلة لها، فهي تلخص الرؤية الفلسفية المصرية القديمة للجوانب الاجتماعية والفكرية والكونية، فعلى الرغم من أنه لم يكن في مصر القديمة فلسفة نظرية محددة بمعنى منهج عقلاني يعالج الظواهر المنطقية والكونية والسياسية ...إلخ، كما لم يكن هناك دين بمعنى مجال ثقافي مميز وموازي لمجالات أخرى مثل السياسة أو الأخلاق، إلا أنه كان هناك دائماً الماعت ذلك المفهوم المصري الذي يعني الحقيقة والعدالة والنظام في آن واحد متضمناً ما نعرفه اليوم تحت مسمى الدين والحكمة والأخلاقيات والشرع[2]. إنه المفهوم الذي تجلت فيه الوحدة الأصلية للأبعاد الدينية والفلسفية والسياسية والأخلاقية في مصر القديمة.

ومفهوم الماعت من أهم إبداعات الدولة القديمة حيث كان أساساً لهذه الملكية المركزية ذات الأبعاد التي تفوق المحلية، فهي الفكرة التي جمعت سكان وادي النيل من الدلتا إلى الجندل الأول تحت سيادة واحدة[3].

لقد صور المصورين ماعت في هيئة امرأة رشيقة صغيرة جالسة وتضع ريشة نعامة فوق رأسها فاستعمل هذا الرمز في كتابه اسمها. كانت كذلك صنجة الحق توضع في الميزان لوزن قلب الميت عند المحاكمة لمعرفة ما إذا كان "ماعتيا" أي يطابق الماعت أي هل هو إنسان خير أم لا! وتصفها النصوص المصرية عادة بأنها ابنة رع. وكانت هي التي يقدمها الملوك قرباناً للآلهة يحملونها في أيديهم كأنها دمية صغيرة وترى كثيرا في النقوش البارزة في الأجزاء الداخلية البعيدة للمحاريب. وكانت ماعت هي التقدمة المفضلة التي تقوم عادة مقام جميع التقدمات الأخرى لأنها تتضمن تلك التقدمات. ولهذه الأسباب اعتبرت ماعت تجسيداً للحقيقة والعدالة. وقد استند هذا الرأي على أنه عادة ما كان يقارن قلب الشخص الميت عند المحاكمة بالحقيقة، وكان الوزير الذي كان رئيساً لكافة المحاكم في مصر هو "كاهن ماعت" وكان "يتكلم بناءً على وحيها فلا يكذب"[4].

وفضلاً عن استعمال هذه اللفظة "ماعت" للتعبير عن تلك الصور المتعددة للحقيقة والعدالة واستعمالاتها الفلسفية ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والقضائية، فإنها كانت تستخدم لتصف شيئاً آخر أعظم من ذلك وهو الخلق الإلهي للكون بهذه الصورة المنسجمة والعادلة والمتوازنة فعندما خلق الخالق الكون شكل دنيا ثابتة في مظهرها ووظائفها، ومن الضروري حقاً أن يتكرر عمل الخليقة إذا استمر جشع قوي الفضاء يهدد وجود العالم المخلوق، غير أن كل شيء بداخل هذا العالم كان على أتم وجه ومطابقاً للخطة الإلهية الموضوعية ولا حاجة إلى أي تحسين في أية مرحلة تالية، ومن ثم أطلق المصريون القدامى كلمة ماعت على توازن العالم كله وتعايش جميع عناصره في انسجام، وعلى تماسك وحداته الذي لا غنى عنه للمحافظة على الأجسام المخلوقة. تلك كانت القواعد هي التي اشتقت منها عدالة العلاقات الاجتماعية والحياة الخلقية، وهكذا كانت ماعت هي كلاً من النظام الكوني والأخلاقي اللذين يعملان معاً في جميع الظروف تبعاً لوجهة نظر الإنسان عن نظام الكون[5].

إذن لقد انبثق العالم وفقاً للماعت والإله هو الخالق للعالم وهو الذي يضمن استمرار الماعت حتى لو حاول بعض البشر مخالفتها وقد عبرت عن ذلك فقرة مشهورة من نصوص التوابيت يعلن فيها الإله الخالق ما يتعلق بضرورة المساواة بين البشر لقد خلقت كل واحد مساوي للآخر، وحرمت أن يقترفوا الظلم، ولكن قلوبهم خالفت ما قلته"[6].

لقد عاش المصري القديم حياته معتقداً في مبدأين هامين، أولهما: أن الكون كما خلقه الإله الخالق غير قادر على أن يعيش بدون الماعت. والمبدأ الثاني هو أن الكون غير قادر على أن يعيش ويستمر في الازدهار بدون "الدولة الفرعونية" فالملك المصري (الفرعون) – الذي هو الإله على الأرض، أو على الأقل ممثل الإله في الدولة – هو القادر على فرض الماعت والحريص على استمرار وجودها بين شعبه؛ فالفرعون "هو مساعد إله الشمس، الذي يهزم الأعداء بقوة كلمته، الذي يجعل من مركب الشمس تبحر في سعادة"[7] وكل النصوص المصرية القديمة تشير وتتفق على أن النظام الملكي – الفرعوني هو الشرط الأساسي للنجاح ليس فقط للفعل البشري ولكن أيضاً للفعل الإلهي أي الكوني.

ولتتأمل معي صورة هذا التوافق بين ما هو بشري وما هو كوني ممثلاً في هذا النشيد الذي يعود إلى الدولة الحديثة والذي يتغني بقيمة الماعت وانتصارها الذي يعني انتصاراً للكون كله بما فيه من بشر

وآلهه ويعني أن تعم السعادة والبهجة الجميع دون فرق بين ما هو بشري وبين ما هو كوني، فالكل يسعد ويحيا بالماعت ويشقى ويتهدم إذا ما اختفت. يقول النص:

ابتهجي يا أيتها الأرض بأكملك لقد أقبل الوقت السعيد

وأشرق السيد على كل البلاد وعادت ماعت إلى مكانها

يا كل الأتقياء احضروا، انظروا لقد انتصرت ماعت على الماعت

وسقط الأشرار على وجوههم وأصبح الجشعون محتقرون

وستزيد المياه ولن تنضب أبدا ويأتي الفيضان

ويصبح النهار أطول وتحمل الليالي الساعات ويأتي القمر في موعده

ويهدأ الآلهة ويسعدون ونعيش في الضحكة وفي دهشة[8]

إن هذا النص يعبر خير تعبير عن أن الماعت هو جوهر بناء الدولة المصرية القديمة وهي أساس أي فعل حضاري بها من شأنه أن يسعد الكون والبشر على السواء. وإذا كان النص يشير في ذات الوقت إلى دور الملك الإله الجديد في عودة الماعت ومن ثم عودة الاستقرار والسعادة فإن جورج بوزنر G. Posner يؤكد تعليقاً على ذلك أن الملك المنقذ لا يقوم – حسب هذه النبوءة – إلا بإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية[9].

ثانياً: الماعت كأساس للمواطنة الصالحة:

لعل أول من شغل بتعريف المواطنة هم فلاسفة اليونان وعلى رأسهم أرسطو الذي خصص الكتاب الثالث من كتابه الشهير "السياسة" لهذا الغرض موضحاً شروطها وعلاقتها بأنظمة الحكم المختلفة وقد بدأ أرسطو ذلك بأن أنكر الربط الشائع بين المواطنة ومحل إقامة الفرد فمحل الإقامة يملكه أيضاً الأجانب المقيمون والعبيد[10]، كما رفض أن يكون الفرد مواطناً لدولة ما بمجرد حق المداعاة لدى القضاء مدعياً أو مدعي عليه وعموماً فإن عمل الإقامة والمداعاة القضائية يمكن في رأيه أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين[11]. وقد انتهى التحليل الأرسطي لمعنى المواطنة بالتأكيد على معنيين لها يمكن أن نطلق على

الأولى المعنى اللغوي والثاني المعني الإصطلاحي؛ أما المعنى اللغوي فقد حدده بقوله أنه "في اللغة المستعملة: المواطن هو الفرد الذي ولد لأب مواطن ولأم مواطنة"[12]. وأما المعنى الاصطلاحي فهو أن السيما المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هي التمتع بوظائف القاضي والحاكم[13]. وقصد أرسطو بالمعنى الأخير أن المواطن الحقيقي هو القادر على المشاركة السياسية في بلده وهو الذي يتمتع بكل الحقوق السياسية وخاصة حق المشاركة في الحكم وفي الوظائف العامة عموماً.

لقد شبه أرسطو المواطن في الدولة كالملاح في السفينة؛ فالمواطن كالملاح هو عضو جماعة، ففي السفينة كما أن لكل خدمة مختلفة بأن يكون جذافاً والآخر رباناً، وهذا مساعداً وذلك مكلفاً عملاً آخر.. فإنهم جميعاً يشتركون في تحصيل غاية مشتركة هي سلامة السفينة التي يقومون بها كل فيما يخصه والتي يسعى كل واحد منهم إليها على السواء"[14].

والحقيقة أن هذا التشبيه البليغ يشير إلى أن المواطنة الحقيقية لأفراد أي مجتمع إنما تبدو في التعاون والتلاحم فيما بينهم للقيام بواجباتهم تجاه بعضهم البعض وتجاه دولتهم التي يقيمون على أرضها وينعمون بخيراتها.

وللحق فإن هذا المعنى للمواطنة لم يتغير كثيراً منذ عصر أرسطو والدولة اليونانية القديمة حتى الآن، فالمواطنة الآن بشكل مبسط وبدون تعقيد هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض لدولة ما يستقر فيها بشكل ثابت ويحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم وخاضعاً للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه هذه الدولة التي ينتمي إليها.. والمواطن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها فالمواطنة إذن هي علاقة بين هؤلاء الأفراد ودولتهم بما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة[15].

وإذا طبقنا هذا المعنى للمواطنة قديمة وحديثة على المصريين القدماء ووطنهم لوجدنا أنه منذ سبعة آلاف عام أو يزيد تجمع أفراداً حول النهر العظيم (نهر النيل) يقولون أنهم ينحدرون من الجنس الحامي وبعض النصوص التاريخية تقول أنهم من سلالة حام بن نوح وهم أفارقة من جنوب أو من شمال – غرب مصر وربما كانوا من أقرباء النوبيين أو الصوماليين أو البربر القائمين في ليبيا وتوضح بعض الأدلة التي تتكون من بعض الرسوم التخطيطية أن هناك صلة عرقية مؤكدة بين أهل الدلتا والقبائل التي

كانت تعيش بغرب الوادي. ولكن يبدو – فيما يرى بعض المؤرخين – أن المد البشري الأساسي قد تم في حوالي الألف الرابعة قبل الميلاد عندما تألق ثراء وخصوبة الأراضي النيلية الجديدة لتصبح ذات جاذبية شديدة حيث تم اندماج وانصهار سريع بين القبائل السامية الوافدة من آسيا عن طريق شبه جزيرة سيناء أو عبر البحر الأحمر والصحراء الشرقية وبين المواطنين الأصليين. ومن هذا الخليط تكون "الجنس المصري" بسماته الخاصة التي اتسمت بالقوة والصلابة وقد جعلت جغرافية مصر منها عبر تاريخها المديد بمثابة ملتقى للتبادل والاتصال الطبيعي بين الشعوب الأفريقية والأسيوية[16].

لقد انتمى المصريون إذن إلى هذه البقعة الجغرافية الرائعة وعملوا بكل جدية ونشاط في تحويلها إلى جنة الله على أرضه واستمتعوا جميعاً بهذا الإنجاز الحضاري. وكونوا دولتهم العظيمة مؤسسين أول مدينة عرفها التاريخ وكان الماعت هو جوهر هذه الدولة ورمزا لعبقرية هذه المدينة إن صلة الماعت بالدولة يتلخص في أمرين هامين أدركهما الإنسان المصري هما؛ إن الدولة وجدت لتحقق الماعت وأن الماعت يجب أن تتحقق ليصبح العالم قابلاً للسكنى[17].

لقد بنيت المدنية المصرية إذن على صيغة تعاقدية رائعة تقرن بين مواطن منتمي قادر على الإنجاز والإبداع وحاكم حريص على تحقيق العدالة والنظام (ماعت) بأقصى طاقة ممكنة لديه حيث بتحقق (الماعت) يؤدي كل فرد وظيفته في دولة مستقرة يسعد كل من فيها بخيراتها عبر نظام سياسي قوى يحكمه ملك ذو أصل إلهي يرفع شعار العدالة والنظام ومواطنون يحبونه ويقدرونه كإله طالما حقق أمانيهم وطبق العدالة والمساواة فيما بينهم.

ولنأخذ مثلاً على تقدير الملوك للماعت وحرصهم الشديد على تطبيقها بين مواطنيهم من تعاليم الملك خيتي الثالث إلى ابنه مري – كا – رع حيث يقول له أقم العدالة مادمت تعيش على الأرض هدئ من روع من ينتحب، لا تقهر الأرملة، لا تطرد إنسان من ممتلكات أبيه، لا توقع ضرراً بالعظماء وهم يمارسون وظائفهم، تجنب أن توقع عقوبة بالباطل لا تقضي على من هو غير ذي فائدة لك. وإذا وقعت عقوبة فليكن بالضرب أو بالسجن، ومن ثم تستقر أحوال البلاد فيما عدا المتمرد الذي تنكشف مخططاته لأن الله يعرف الإنسان صاحب القلب الخسيس والله يعاقب بالدم العمل السيء[18].

وكم كانت صياغة الملكة حتشبسوت لمدى تقدير الملك في مصر القديمة للماعت وسهره على تطبيقها رائعاً حينما قالت بصيغة ارتبط فيها ما هو بشري بما هو إلهي عن دور العدالة وضرورة تجسيدها في المجتمع ودور الملك في ذلك، قالت لقد مجدت الماعت التي يحبها الإله لأني أعرف أنه يعيش منها، إنها أيضاً خبزي، وإني أشرب رحيقها بكوني جسداً واحداً معه"[19].

إن العدالة والنظام (ماعت) هي علة وجود الدولة المصرية القديمة ومؤسساتها وهيئتها القضائية فالدولة كلها موجودة لكي تنقذ الضعيف وتعارض القوي وقد عبرت عن ذلك تعاليم مرى كارع "الإله جعل لهم حكاماً في البيضة.. وقواداً لتحمي ظهور الضعفاء منهم"[20]. إن الدولة الفرعونية – كما أكد يان اسمان – لا تفسر كمؤسسة قوة وعنف كما يصفها سفر الخروج ولكن كمؤسسة حرية تحرر الإنسان من يد الإنسان وطبقاً للمصريين فالقهر ليس عمل سياسي ولكنه طبيعي ويجب خديعته بالسياسة وبالدولة[21]. إن الدولة هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن من تحقيق الإنصاف والعدالة والانسجام في حالة وجود أي تعدي على حقوق الضعفاء والحيد عن حالة المساواة الأولى التي خلق الإله الخالق البشر عليها.

وهذا الدور المنوط بالدولة لا يعرفه ويقدره الحكام ولا الحكماء فقط وإنما أيضاً يعرفه ويقدره ويعيه تماماً الإنسان العادي في مصر القديمة وكان هذا هو أساس حبه وانتماءه لبلده ووطنه. ولنأخذ من نصوص شكاوى القروي الفصيح خو – أن – أنبو دليلاً على ذلك؛ فحينما استبد القلق بهذا القروي من عدم استماع رئيس الحجاب رنسي بن ميرو لشكاواه ومطالبته برد حقه إليه صاح قائلاً في الشكوى السادسة أياً رئيس الحجاب، يا سيدي... استدع إلى الوجود الحقيقة والعدالة، أعمل على ظهور الخير، أقضي على الشر مثلما يحل الشبع عندما يزول الجوع أو تضع الثياب حداً للعري، مثلما تهدأ السماء بعد عاصفة هوجاء، وتمنح الدفء إلى جميع من كانوا يشعرون بالبرد، ومثل اللهب أيضاً الذي ينضج النبات الطازج، ومثل الماء أيضا الذي يروي العطش[22].. ولما لم يستجب له رئيس الحجاب ذكره بالمصير الحسن الذي ينتظر من يقيم العدل فقال له في الشكوى الثامنة أقم العدل من أجل سيد العدالة الذي يقيم عدالته الخاصة. إنك أنت القلم وقرطاس البردي ولوحة الكتابة، أنت "تحوت" فتجنب اقتراف الشر.. الخير طيب عندما يكون سعيداً، العدالة تدوم إلى الأبد، إنها تهبط الجبانة مع من يقيمها، عندما يدفن تتحد الأرض معه ولا يمحى اسمه من على وجه الأرض، سوف تدوم ذكراه بسبب ما قدمه من خير[23].

وحينما صم رئيس الحجاب أذنيه عن كل ذلك هدده في الشكوى التاسعة بالمصير السيء الذي ينتظره طالما لم يقم بعمله المفروض عليه قائلاً: لا وجود للبارحة لإنسان لا عمل له، ولا صديق للإنسان الذي يصم أذنيه عن العدالة، ولا أيام سعيدة هناك للإنسان الشره"[24].

وبالطبع ينبغي أن نقرأ مدى هذا الوعي من قبل القروي الفصيح بضرورة أن يطبق رنسي بن ميرو العدالة باعتباره ممثلاً للدولة. والحقيقة أنه قد حقق هذه العدالة بأمر ملكي حينما جرد المعتدي – جحوتي – نخت ورجاله من أملاكه وأعطاها للقروي فيما قدر بأنه كان تعويضاً له عن الظلم الذي تعرض له وعن الأيام التي ظل يشكو فيها دون جدوى[25].

والحقيقة التي نود أن نلفت الأنظار إليها في ضوء ما سبق أن الإنسان المصري القديم قد تمتع بالمواطنة الحقيقية في ظل نظام سياسي ملكي عادل، إذ على الرغم من النظر إلى الملك على أنه إله أو ابن إله إلا أن الملكية في مصر القديمة كانت مقيدة بالتزام محدد وهو تطبيق العدالة بين كافة المواطنين، لقد كان الحق الملكي يقابله واجب باستمرار، فإذا كان من حق الملك على الشعب التقديس والاحترام فإن من واجب الملك أن يعمل بموجب هذا الاحترام فيمارس سلطاته بأقصى درجات النزاهة والحيدة محققاً أقصى قدر من العدالة بين مواطنيه لقد كانت العلاقة بين الملك وشعبه علاقة يسودها الاحترام المتبادل والسعي المتبادل لتحقيق العدالة بكافة صورها وخاصة العدالة الاجتماعية التي يتساوى في ظلها الجميع والتي تعد في نظرنا نوعاً من الديمقراطية حيث كان يؤمن الجميع حكاماً ومحكومين بأنهم متساوون أمام الخالق وأن لهم نفس الفرص التي ينبغي أن يتمتعوا بها في حياتهم كل حسب وظيفته. وليس للحاكم أن يتدخل في حريات الأشخاص إلا بالقدر الذي يسمح له بتحقيق العدالة بين مواطنيه[26].

ثالثاً: الحقوق التي تمتع بها الإنسان في مصر القديمة :

وكما كانت الماعت والحرص عليها من قبل كل مواطني مصر القديمة حكاماً ومحكومين أساساً لقيام دولتهم وحضارتهم كانت كذلك الأساس الذي بموجبه تمتع كل فرد في مصر القديمة بحقوقه رغم التمايز الطبقي بين فئات الشعب من جهة وحكامه من جهة أخرى.

إن تحليلاً معمقاً لواحد من أشهر النصوص المصرية القديمة وهو "شكاوى القروي الفصيح" يفصح عن أن ثقافة حقوق الإنسان كانت موجودة وكان الإنسان المصري يعي تماماً حقوقه وواجباته ويحرص

على المطالبة بحقوقه كاملة في مواجهة أي ظلم يتعرض له وأياً كانت المكانة السياسية والاجتماعية لمن ظلمه وتعدى على حقوقه، وقد أفلح يان اسمان حينما أطلق على شكاوى القروي الفصيح "موجز عن الماعت"[27]. فهي بالفعل توضح بجلاء أن المطالبة بالعدالة وبرد الحقوق إلى أصحابها كانت ثقافة شائعة في مصر القديمة للدرجة التي جعلت القروي خو – إن – أنبو يقول حينما التقى لأول مرة برنسي بن ميرو رئيس الحجاب ليشتكي له من الظلم الذي وقع عليه واه! ليتني أسعد قلبك بشأن هذه المشكلة التي حدثت لي"[28]. فقد كان القروي واثقاً من أنه سيسعد قلب رئيس الحجاب حينما يضع أمامه ملابسات الظلم الذي وقع عليه والاستيلاء على حماره وحبوبه، فهو بذلك سيمكنه من أن يرد الحقوق إلى أصحابها ويحقق العدالة فهذا هو ما يحقق له الفخار في الحياة الدنيا ويضمن له المصير الحسن في الحياة الأخرى.

ولا شك أن ثقافة تحقيق العدالة ورد الحقوق إلى أصحابها – كما أشرنا فيما سبق – كانت سائدة في خطاب السلطة وخطاب الحكماء بنفس القدر، وها هو بتاح حوتب الوزير الشهير وصاحب أقدم كتاب أخلاقي وسياسي في تاريخ البشرية[29] يكتب ناصحا ابنه ليؤهله لكرسي الوزارة قائلا له: إن قوة الماعت (الحقيقة والعدالة) في دوامها هي التي يستطيع المرء أن يقول إنها الثروة التي أورثني إياها أبي[30]. ولذلك فقد نصحه بالاستماع إلى أصحاب الحقوق والشكاوى حتى يمكنه تحقيق العدل قائلا له "إذا كنت رئيسا فأنصت في هدوء إلى الشاكي ولا تصرفه طالما لم "ينظف" جسده من كل ما كان يفكر في أن يقوله، فالإنسان البائس يميل إلى غسل قلبه أكثر من أن يرى أن ما جاء من أجله يتحقق"[31].

وإذا كان ذلك كذلك فيما يتعلق بانتشار ثقافة العدل والحرص على حقوق الإنسان فيما بين مواطني مصر القديمة حكاماً ومحكومين، فإن التساؤل الآن ربما يكون حول ما أهم هذه الحقوق التي كانت مرعية من قبلهم ومدى التوافق بينها وبين نظرية حقوق الإنسان المعاصرة والتي يمثلها خير تمثيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948م.

الحقيقة أنه ربما يدهش الإنسان المعاصر مدى ذلك التوافق بين أقدم صور مراعاة حقوق الإنسان في المدينة المصرية القديمة وبين أحدث وأهم وأرقى صيغها في عصرنا الحالي، فمنذ ديباجة الإعلان المعاصر لحقوق الإنسان ومادته الأولى التي تنص على "إن جميع الناس يولدون أحراراً

متساويين في الكرامة والحقوق"[32]، نجد ذلك التوافق حيث تشير واحدة من أشهر فقرات "نصوص التوابيت" التي أشرنا إليها من قبل إلى إعلان الإله الخالق بأنه قد خلق كل واحد مساوي للآخر وحرم على البشر أن يقترفوا الظلم[33] وقد آمن المصريون بذلك إيماناً جازماً لدرجة أنهم كانوا ينظرون إلى الدولة وحاكمها الملك الإله على أنهم لا يخلقوا إلا لتحقيق المساواة بين البشر وتحرير الإنسان من يد الإنسان وحماية الضعفاء منهم[34].

(أ) حق الحياة والسلامة الشخصية:

كما أن المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والثانية عشرة والثالثة عشرة[35] وكلها تخص حق الإنسان في الحياة والحرية وسلامة شخصه وعدم استرقاقه والتجارة فيه كرقيق وعدم الحط من كرامته وعدم تعرضه للتعذيب أو المعاملة القاسية، فقد كانت مكفولة تماماً للإنسان المصري القديم، ونظرة واحدة على النقوش الموجودة على جدران المعابد وقراءة العديد من النصوص التي تخص الحياة اليومية للإنسان المصري القديم تكشف عن مدى تمتعه في حياته الخاصة بالحريات المختلفة وبالاستقلال الذاتي ولم يكن يسمح بأن يحط من كرامة هذا الإنسان تحت أي وضع[36]. وقد أكدت شكاوى القروي الفصيح ذلك تماماً وخاصة خاتمة هذه الشكاوى التي تنتهي بأن يحكم لصالح هذا القروي بأن يتسلم كل أملاك جحوتي نخت الموظف الذي ظلمه وتعدى عليه وعذبه كتعويض له عن هذا التصدي وهذا الظلم الذي تعرض له[37]. وقد اتضح حرص الملوك على مراعاة هذه الحقوق الأساسية للمواطن المصري من خطاباتهم ووصاياهم السياسية. انظر على سبيل المثال لوصايا الملك خيتي أحد ملوك الأسرة العاشرة لابنه مرى كا رع حينما يقول له مؤكداً على حق المواطنين على الملك في التمتع بالمساواة وتكافؤ الفرص وحسن المعاملة، يقول له: أجعل الكفاية مقياسك في استخدام ابن العظيم وابن الصغير.. لا تؤذ أحداً بغير حق.. إن من الخير لك أن تكون رحيماً وأن تقيم لنفسك تمثالاً من الحب في القلوب.. أكرم الذين يستحقون الإكرام وأحسن معاملة شعبك وأعمل للمستقبل.. اجتنب أن تسيء إلى الأرملة ولا تحرم أحداً مما تركه أبوه ولا تطرد القضاة من كراسيهم ولا تعاقب بغير ذنب[38].

وقد عبر عن مدى تمتع الإنسان المصري القديم بهذه الحقوق الأساسية خير تعبير آرثر ويجل Arthur Weigall حينما قال كانت الحياة في ذلك العصر ناعمة بالغة حداً بعيداً من التأنق حتى يدهشنا ما نراه فيها من أوجه الشبه بالحياة في عصرنا الحاضر. وبعد أن عدد بعض جوانب الرفاه في العادات

المصرية القديمة أضاف إن نظرة فاحصة تنطق بأن عاداتهم قريبة كل القرب من عقلنا الغربي وأن أفكارهم متصلة بأفكارنا إلى حد بعيد في بعض الأحيان"[39].

(ب) حق التقاضي:

وإذا كانت المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن "كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أي تفرقة" ويشاركها في التأكيد على ذلك المواد الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة حيث ينصوا على الحق في اللجوء للتقاضي وللمحاكم الوطنية ولا يجوز القبض على أي إنسان أو نفيه تعسفياً وإن كل شخص متهم بريء إلى أن تثبت إدانته[40]، أقول إذا كانت هذه المواد تؤكد حق التقاضي والمساواة أمام القانون، فإن المجتمع المصري القديم كان مجتمعاً يقدر القانون ويحميه ويخضع المتهمون فيه لمحاكمات عادلة أمام محاكم مختصة وقد كانت إجراءات المحاكمة في مختلف عصور التاريخ المصري واحدة ولم تختلف كثيراً في عصر عنها في عصر آخر[41].

وليس أدل على مدى قوة القانون المصري واستقلال القضاء والمحاكم في مصر القديمة أكثر من هذين الحدثين البارزين في تاريخ مصر القديمة؛ أولهما أن الملكة "ورت حتس" زوجة بيبي الأول أحد ملوك الأسرة السادسة أجرمت في حق زوجها فلم يعاقبها من غير تحقيق قضائي بل أمر بالتحقيق القضائي وتولاه قاضي كان يسمى "وني" وقد شهد هذا القاضي في نقش تركه في قبره أن الملك أمره بالتحقيق في هذه الجريمة وقد حقق فيها وحده وبدون تدخل من أحد. وثانيهما: حادثة مؤامرة دبرت للملك رمسيس الثالث أحد ملوك الأسرة العشرين وجرت هذه المؤامرة إلى غايتها وهجم المتآمرون على الملك لقتله لكنهم فشلوا ونجا الملك وربما يكون قد جرح كما يرجح برستيد.وكم كان الملك رابط الجأش حينما كلف محكمة خاصة مؤلفة من 14 قاضياً لمحاكمة هؤلاء المتآمرين ولننظر ما جاء في أمر التكليف لنعرف كم كان القضاء مستقلاً والحرص على المساواة أمام القانون رغم عنف الجريمة مسألة يرعاها الملك نفسه حتى ولو كان هو المقصود بها. يقول الملك في أمر التكليف: إنني لا أعرف شيئاً مما دبره المتهمون، عليكم أن تتثبتوا منه وتفحصوه، ومتى فرغتم من فحصه فعليكم أن تعدموا على غير علم مني من يستحقون الإعدام منهم وأن تعاقبوا الآخرين على غير علم مني أيضاً واحذروا أن تعاقبوا أحداً بغير حق..." [42].

إن هذا النص البديع في إقرار استقلال القضاء وعدم معاقبة أحد إلا على ذنب اقترفه أو جريمة ارتكبها لهو خير دليل على مدى سمو الحضارة المصرية القديمة في إقرار أهم حقوق الإنسان وهو حق الحصول على محاكمة عادلة مهما ارتكب من جرم، إن ما فعله الملك بيبي الأول منذ نحو خمسة آلاف عام وما فعله رمسيس الثالث منذ نحو ثلاثة آلاف عام يدل على تمسك بالعدل كانت مصروحدها هي التي تعرفه في تلك العصور القديمة. ورغم أننا لا يمكن أن نزعم – على حد تعبير عبدالقادر حمزة – إن جميع ملوك مصر القديمة كانوا يفعلون مثل بيبي الأول ورمسيس الثالث، إلا أن هذين الملكين لم يفعلا ما فعلاه وبين أحدهما والثاني أكثر من ألف سنة إلا وقد عرفا أن العدل كان من أقوى الفضائل عند الأمة المصرية وفي القوانين المصرية[43].

وعلى كل حال فقد كان خضوع الجميع للقانون في مصر القديمة واحترامهم له أساساً متيناً من أسس المدنية والحضارة المصرية القديمة[44]، وكان ملوك مصر القديمة هم أول من خضع للقانون ويؤكد ذلك ديودورس الصقلي حينما يروي أن ملوك مصر القديمة لم يحكموا البلاد حكماً اتوقراطياً مطلقاً كغيرهم من الحكام في الدول الأخرى ولم يحيوا حياتهم طليقة من كل ضابط أو قيد، وإنما كانوا يراعون حرمة القانون في كافة تصرفاتهم سواء أكان ذلك خاصاً بأمور الحكم أو بشئونهم الخاصة[45].

(ج) الحقوق الأسرية والاجتماعية:

أما بخصوص حق الفرد في الزواج وتكوين الأسرة والتمتع بجنسيه وطنه وهي الحقوق التي عبرت عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المواد 15، 16، 17[46] فقد تمتع بها الإنسان المصري ونظمتها عادات وقوانين واضحة المعالم في التراث المصري القديم فقد حث معظم حكماء مصر في برديانهم على ضرورة الزواج وأهمية التبكير به، فقد وردت في مخطوط الحكمة لبتاح حوتب أنه نصح ابنه قائلاً: إذا كنت رجلاً رفيع المقام فأسس لنفسك بيتاً وأعز زوجتك في منزلك كما ينبغي.. اجعلها سعيدة مادمت حيا"[47]. وتكررت نفس النصائح طوال عصور الدولة المصرية حتى أنى حكيم الدولة الحديثة الذي يوصي ابنه قائلاً "اتخذ لنفسك زوجة شابة وأنت شاب لترزق منها بولد" ويضيف "إذا ولدته لك في شبابك، فعلمه ليكون نافعاً فما أسعد الرجل الذي يكثر أهله ويحترم من أجل أولاده" وفي العصر المتأخر أوصى الحكيم عنخ ششنقي ابنه قائلاً "أتخذ لنفسك زوجة وأنت في سن العشرين لترزق منها بأولادك في شبابك"[48].

وقد كان للزواج تقاليد مرعية بدءً من طلب يد الفتاة من والديها، إلى المهر الذي يدفع لها – إلى العقد الذي يتم بموجبه الزواج وشهوده – وكذلك كان للطلاق أيضاً صيغة وتقاليد[49].

ومن الأمور اللافتة للنظر أن القانون المصري القديم قد منح للمرأة المصرية حرية التعامل إذا كانت تعرف القراءة والكتابة وما يؤكد ذلك أن اورلياثيسوس Aureliathaisous وشهرتها لوليانا ابنة أحد كتبة الأسواق المتقاعدين تذكر في طلب لها لجهة من جهات الاختصاص أنها قادرة على الكتابة بسهولة تامة، ولهذا فإن من حقها أن تتصرف في شئونها بنفسها. وبعد مضي أربعة أعوام وكان ذلك في عام 267ق.م نجدها قد قامت بشراء منزلين وقطعة من الأرض[50].

والطريف أيضاً أن فرع الأم كان يوضع موضع الاعتبار في النسب فقد كان اسم الأم يذكر دائما أما اسم الأب فكثيرا ما يغفل ذكره وكان الأبناء إذا انتسبوا يذكرون أسماء أسلاف أمهاتهم لا أسلاف آبائهم، ولم يكن الأب إلا حامل لقب، أما الأم فكانت واسطة عقد الأسرة، وكان يستثني من ذلك شاغلي بعض الوظائف التي يرثها الأبناء بحكم القانون عن آبائهم أباً عن جد فإنهم كانوا ينسبون إلى الآباء لا الأمهات وكانت الممتلكات العقارية يرثها الأبناء عن الأمهات سيدات البيت[51].

وإذا كانت حقوق الزوجة كانت معروفة ومصانة بل ومقدسة في نظر الإنسان المصري القديم، فإن للأولاد هم أيضاً حقوقاً كانت مرعية بدءاً من اختيار الاسم الصالح للابن وتأكيد نسبه بتسجيله في سجل المواليد، وتكشف إحدى الوثائق عن ذلك حيث تقول إحدى الأميرات "قد أنجبت هذا الطفل الصغير الموجود أمامك – لقد سميناه ميراب وسجل في سجل بيت الحياة"[52]. لقد كان لدى السلطات المدنية في مصر القديمة سجلاً للمواليد والزواج والوفيات[53]. وكانت الحياة الاجتماعية والمدنية موثقة حسب القوانين والتقاليد المرعية كما تكشف عن ذلك الوثائق والرسومات الجديدة التي سجلت في البرديات وعلى جدران المعابد.

(د) حقوق العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية:

أما بخصوص الحق في العمل والحصول على الأجر المناسب الذي نصت عليه المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والحق في الرعاية الاجتماعية من المجتمع الذي ينتمي إليه الذي تنص

عليه المادة 22 من نفس الإعلان، وكذلك الحق في مستوى معيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية للفرد ولأسرته كما تنص المادة 25 من هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[54].

إن هذه الحقوق كانت في معظمها كذلك مكفولة للإنسان المصري القديم، فقد كان الجميع يعملون ضمن تسلسل وظيفي هرمي معروف ومقنن بدءاً من الملك والوزير وموظفي البلاط الملكي وحكام المقاطعات إلى الموظفين العاديين والفلاحين والعاملين حتى العبيد وخدم البيوت. الكل يعمل بين المدن والحقول. وبينما كان الكتبة والكهنة والقضاة وكبار موظفي الدولة لهم مكانة وحصانة طبقاً لوظائفهم فإن الطبقات الدنيا من العمال غير الفنيين كانوا يعملون جماعات كل عشرة منهم لهم رئيس من أنفسهم.

وكان رؤساء العمال يستطيعون جلب مئات منهم للعمل في المشروعات الكبيرة وهذا هو ما كان يسمى بنظام "السخرة" – حيث كانت تلك – على حد تعبير فلندرزبتري – ظاهرة مألوفة في تنفيذ المشروعات[55].

ولا ينبغي أن نفهم كلمة السخرة هنا بمعنى الظلم والاستعباد للعمال، لأن الواقع يقول غير ذلك، فقد كانوا يعملون ويسخرون للعمل في هذه المشروعات الكبيرة، لكن حقوقهم في الحياة والأجر مكفولة، وقد ورد أنه في الأسرة الثانية عشرة في مدينة كاهون (اللاهون) كان يوجد فيها ثلاثمائة وخمسين منزلاً للعمال وصغار الموظفين يتراوح عدد غرف كل منزل منها 4 و7 غرف وكانت تلك المنازل صغيرة المساحة في صفوف متراصة مزدحمة، والى جوارها نجد اثنى عشر داراً عظيمة يحتوي كل منها على حوالي ستين غرفة فسيحة وذات أعمدة عالية. والحق – فيما يشهد بترى – إنك لا تجد في تلك المدينة شيئاً وسطاً بين ثراء عريض وفقر مدقع. إن الفرق بين مساكن المواطنين العاديين من أفراد الشعب ومساكن الأثرياء في عهد كل من الأسرة الثانية عشرة والأسرة الثامنة عشرة كان يشبه إلى حد كبير الفرق بين المنازل الفقيرة في حي مصر القديمة بالقاهرة والفيلات الجميلة في ضاحية المعادي[56].

أما إذا تساءلنا هل كانت السخرة تعني الرق، ينفي المختصون هذا الأمر حيث كان استخدام الأرقاء ضيق النطاق في العصور الأولى من تاريخ مصر. وكان الفلاحون أي العمال الذين يعملون في الأرض مرتبطين بالمزارع التي يعملون فيها والذين كان ينظر إليهم على أنهم رقيق الأرض لارتباطهم الشديد بها لهم مساكنهم الخاصة ولا يجوز التصرف فيها بالبيع، وفي عهد الأسرة الثانية عشرة كان من

الممكن تأجير هؤلاء وأسرهم لأداء بعض الأعمال. ولكن ليس هناك دليل واحد على التصرف فيهم بالبيع والشراء[57].

أما الأقوال الشائعة عن الظلم الفادح على عمال بناء الأهرام وما كتب عن أنهم كثيراً ما ذرفوا الدموع وأطلقوا الأنين والشكوى من الظلم الذي عانوه، فهذه ترهات غير صحيحة واتهامات باطلة، فقد شهد المؤرخون الموضوعيون والمنصفون بأن الإشراف على بناء هذه الأهرامات ونظام العمل فيها كان محكماً بفضل ذلك التنظيم البديع الذي يدل على ذلك العمل العظيم ولم تستعمل أية قسوة ولا شدة ولا عنف في إتمام ذلك العمل. فقد كان كل فرد في البلاد مكلفاً بالعمل بنظام السخرة (أي بالعمل في هذه المشروعات الضخمة في غير أوقات الفلاحة والزراعة) مرتين فقط طيلة حياته وكان يعيش في دعة ويسر كما لو كان في منزله إذ لم يكن في استطاعته أن يعمل شيئاً خلال فترة فيضان النيل" وقد كان كسباً عظيماً لهؤلاء القوم أن يتعلموا نظام العمل الجماعي ويتلقوا دروساً عملية في التدريب المهني"[58].

أما بخصوص حق التعليم، فإن المعروف أن الحضارة المصرية القديمة كانت تقدس العلم والمعرفة للدرجة التي جعلت الحكماء يؤكدون أن مهنة الكاتب أقدس مهنة وأنفعها. أنظر على سبيل المثال المثال لقول "سنب حتب" الذي نصح ابنه قائلا "أعد نفسك لتكون كاتباً وحاملاً قلم المعرفة.. إنها أشبه مهنة وأجدر وظيفة تليق بك وترفع من شأنك وتقربك من الآلهة"[59].

ولقد قال رع حتب واصفاً لذة مهنة الكاتب إن الكتابة "تجعل الكاتب أسعد من امرأة وضعت طفلاً فالكتابة كميلاد الطفل الذي يعوض الأم ما تحملته من آلام في حمله وولادته.. فرح هو قلب الكاتب الذي يزداد شباباً كل يوم.. فرح وهو يسترد أضعاف ما أعطى من حبهم وتعظيمهم له وتقديسهم لأعماله"[60].

ومادام ذلك كذلك، فقد كان الحرص على التعليم كبيراً رغم أنه في واقع الأمر كان مقصوراً على طبقة معينة هي في الغالب طبقة الكهنة والكتبة وكان من بين هؤلاء العلماء في كل فروع العلم والمعرفة التي جعلت من مصر القديمة مقصداً لكل شعوب الأرض آنذاك ليتعلموا فقد كانت مصر مهد اختراع الكتابة، كما كانت مهداً نشأت فيه كل فروع المعرفة العلمية والأدبية[61].

والحقيقة أنه لا توجد لدينا نصوصاً توضح نظاماً محدداً للتعليم وهل كان مجانياً أو غير ذلك لكن مما نعرفه أنه كان متاحاً لأطفال الطبقات الراقية؛ فقد كانوا يذهبون إلى مدرسة الحضانة التي كانت ملحقة

بالقصر الملكي، وكان يشرف على تعليمهم وتربيتهم هيئة كبيرة العدد من الوصيفات والأتباع. وكان يخصص للكبار من هؤلاء الأطفال معلمون كان يطلق عليهم "الآباء المربون" الذين كان لهم حق الإشراف على تعليمهم وتنشئتهم ولقد جرى العرف في عصر الأسرة التاسعة عشرة على أن جميع الأطفال الذين يولدون في يوم ميلاد ولي العهد لهم الحق في تنشئتهم معه في القصر الملكي[62].

ويبدو بوجه عام أن التعليم وخاصة تعليم القراءة والكتابة كان متاحاً لمن يرغب ولمن يقدر على ذلك بدليل أنه كان متاحاً حتى للفتيات من الأسر المتوسطة فقد عثر – على وثيقة أشرنا إليها من قبل – لابنة كاتب لأحد الأسواق تقول فيها "إنها تستطيع الكتابة في سهولة ويسر"[63].

وعموماً فإن النظام التعليمي في مصر القديمة كان يبدأ منذ حداثة سن الطفل حيث يبدأ الأطفال تعليم القراءة والكتابة بوسائل عدة منها الألواح الفخارية أو الألواح الفخارية بعد طليها بطبقة رقيقة من الجص لمنع تسرب الحبر إلى مسامها. وقد كانت بعض المدارس تلحق بداووين الحكومة المختلفة بهدف إعداد طائفة من الموظفين للنهوض بالأعمال الحكومية. وقد كان يوكل إلى الكهنة القيام بتدريس الموضوعات التي تتطلب بحثاً عميقاً مثل الحساب والهندسة والفلك والفلسفة وعلم الأخلاق.

ويعد كتاب "الموتى" أقدم الكتب التي كانت مقررة للدراسة وخاصة ذلك الجزء الخاص بالتبرؤ من الخطايا والذنوب الذي يتألف من فصول يشمل كل فصل منها على خمسة بنود. وهي طريقة ابتدعها المصريون القدماء لتساعد الذاكرة على الحفظ عن طريق العد بالأصابع[64].

ويعتبر أني ومدرسته أقدم مدرسة أشبه بروضة للأطفال حيث كان يتم فيها التعامل مع الكلمة المكتوبة أي القراءة. ثم ينقل الطلاب بعد ذلك إلى التعليم الجاد على أيدي مدرسين قساة عتاة، وتلك كانت التعليمات التي يوجهها الآباء والمعلمون للتلاميذ فيما بين 13، 19 سنة: لقد ادخلتك المدرسة التي يدخلها أولاد الكبراء كما أعلمك وأوجهك لهذه الوظيفة التي سوف تقودك إلى القوة والسلطة، انظر سأخبرك بمنهج الكاتب: أثبت مكانك، أكتب أمام اقرانك. نظف ثوبك بنفسك واعتني بخفيك. احضر لفافة البردي التي تخصك كل يوم وحافظ عليها ولا تكن كسولاً اكتب بيدك، سمع بفمك، أقبل النصيحة لا تتملل، لا تضيع يومك في الكسل، تعمق في فهم أساليب مدرسك واطع تعاليمه[65].

ويبدو أن الضرب كان معمولاً به في مدارس مصر القديمة حينما لا ينتصح التلميذ أو حينما يتكاسل عن استذكار دروسه. وقد ورد في بردية الكاتب آمنموبي موجهاً كلامه إلى تلميذه بنتاور: لقد يئست من تكرار النصح.. هل أضربك مئة ضربة ثم تذهب أدراج الرياح.. أيها الولد السيء.. أفهم هذا[66].

وبوجه عام فإن المعلوم أن المصريين تمتعوا بحق التعليم كل حسب طبقته الاجتماعية وحسب حاجته ولم يكن أحداً ليمنع أحدا عن التعليم إذا أراد وقد كان المركز الاجتماعي للإنسان يتحدد – كما هو واضح من كل النصوص المصرية القديمة – حسب درجة تعليمه وتدريبه[67].

وعلى كل حال فقد أعجب القدماء بالنظام التعليمي المصري القديم لدرجة أن أفلاطون فيلسوف اليونان الكبير قد أشاد به واتخذه نموذجاً يحتذى به في محاورة "القوانين"[68].

(هـ) حقوق حرية التفكير والتعبير والملكية واللجوء السياسي:

هناك اعتقاد خاطئ لدى الكثيرين بأن المصري القديم لم يكن يتمتع بحرية التفكير أو التعبير وحرية الرأي التي نصت عليها المواد 18، 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[69]. والحقيقة أنه توجد أمثلة كثيرة تؤكد عكس ذلك. كما أن أشهر بردية في اعتقادي توضح مدى حرية التفكير والتعبير والنقد التي تمتع بها الإنسان المصري القديم هي بردية ايبوور، ذلك الحكيم المصري العجوز الذي عاش على الأرجح في أواخر عهد الملك بيبي الثاني. وقد أطلقت عليها كلير لالويت "مرثيات ايبوور"[70]، وإن كنا نميل إلى الاسم الذي أطلقه عليها برستيد "تحذيرات ايبوور"[71]. فهذا النص البديع يكشف عن مدى الحرية التي تمتع بها هذا الحكيم وهو ينقد علانية الملك وأفعاله في البلاد معدداً خطاياه وأخطائه في حق البلاد والعباد للدرجة التي قال له فيها بعد أن عدد أمامه الكثير من صور الفساد والفوضى في البلاد وهدر حقوق الأفراد فيها "إن الأمر الملكي والمعرفة والعدالة (ماعت) في قبضة يدك ولكن ما تصنعه في البلاد هو النزاع وصوت القلاقل... ولقد فعلت ذلك لتشتد علينا هذه الأمور. لقد نطقت زوراً وبهتاناً". لقد وصل به الأمر إلى اتهام الملك بالزور والبهتان. والطريف أن الملك لم ينزل به أي عقاب بل رد على تلك الاتهامات بأن قال أنه حاول قدر طاقته حماية شعبه بالوقوف في وجه الأجانب الذين كانوا يهاجمون البلاد[72].

ولقد كانت تلك الإجابة الهادئة من الملك في تبرير سوء أحوال البلاد والمواطنين في عصره دافعاً لايبوور لأن يهدئ من لهجته النقدية مفضلاً عليها في ختام البردية أن يحلم بصورة الأمن والأمان والرخاء للمجتمع المصري في ظل ملك قوي قادر على تحقيق الاستقرار وترسيخ العدالة من جديد.

أما بخصوص حق الملكية الذي نصت عليه المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشقيها حق كل شخص في التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، وعدم جواز تجريد أحد من ملكه تعسفا[73]. فقد جاء خير تعبير عن تمتع الإنسان المصري البسيط بهذا الحق، وأيضاً في قصة ذلك القروي الذي رفض أن يتنازل عن ملكية حماره وأمتعته لهذا المعتدي. وظل يشكو وهو واثق أنه سيحصل على حقه إلى أن تم ذلك فعلاً وحصل بأمر ملكي ليس فقط على أملاكه وإنما على التعويض المناسب عن الظلم الذي وقع عليه كما أشرنا من قبل[74].

أما حق اللجوء السياسي الذي قد يتصور البعض أنه مسألة مستحدثة في الفكر السياسي المعاصر، فالحقيقة أن تاريخ الدبلوماسية القديمة قد عرفته، فإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الرابعة عشرة قد نص على أن "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد وأن لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية[75]. فإن نصوص أول معاهدة سياسية عرفتها البشرية قد عقدت بين رمسيس الثاني ملك مصر مع خاتوسيل الثالث ملك الحيثيين وذلك في العالم الحادي والعشرين من حكم الأول وكان ذلك حوالي عام 1278ق.م قد ورد فيها نصاً صريحاً عن مسألة اللجود السياسي بين البلدين حيث نصت المعاهدة على تبادل تسليم الفارين واللاجئين بين البلدين وقد ميزت بين فئتين من اللاجئين السياسيين، فئة الرجال المعروفين في بلدهم أي اولئك الرجال من رفيعي الشأن وأصحاب المناصب العليا، وفئة الرجال العاديين غير المعروفين من عامة الناس، وسواء كان اللاجئون من الفئة الأولى الذين يطلبون عادة اللجوء السياسي ليقيموا في أرض الدولة الأخرى أو من الفئة الثانية الذين غالباً ما يتسللون خفية إلى أراضي الدول المجاورة فإن الاتفاقية دعت إلى قيام الطرفين بتبادل هؤلاء وأولئك وتسليمهم إلى بلدهم الأصلي[76]. وإذا كنا سنسارع إلى الحكم بأن ذلك قد يؤدي إلى أن يتعرض هؤلاء الذين سيسلمون إلى بلدهم للقتل أو للسجن أو لأي عقوبة أخرى فإن أجمل ما ورد في هذه المعاهدة وهو هذا البند الخاص بتبادل هؤلاء اللاجئين إما بصورة قانونية أو غير قانونية، أجمل ما ورد نصاً يشير إلى أن اللاجئ الذي يسلم إلى بلده "لا ينبغي أن تقف

ضده هذه الجريمة – أي جريمة اللجوء أو الهرب إلى الدولة الأخرى – أو يحاسب عليها وألا يتعرض بيته أو زوجته أو أولاده لسوء وألا تضار عيناه أو أذناه أو ساقاه. وألا يحاسب على أي جريمة"[77].

إن هذا النص يؤكد مدى ما وصلت إليه الأخلاق السياسية من سمو يعني بحقوق الإنسان إذ نص على أنه لا ينبغي أن يضار أي إنسان نتيجة توقيع معاهدة صداقة وسلام بين ملكي البلدين حتى ولو كان هذا الإنسان ممن خالفوا القوانين واللوائح في بلدهم أو حتى من الخارجين على القانون فيها.

<u>خاتمة:</u>

وبالطبع فإن أحداً لا يستطيع أن يدعي أن كل ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حقوق وحريات كان موجوداً ومعلوماً للمصريين القدماء. فالفارق الزمني الهائل ومستحدثات عصرنا كثيرة ومتنوعة للدرجة التي دعت إلى وجود عشرات الوثائق والملاحق المتجددة لهذا الإعلان العالمي نفسه منذ صدوره عام 1948 وحتى الآن.

ومع ذلك فإن الحقيقة تقتضي التأكيد على أن الوثائق التي تم اكتشافها وترجمتها حتى الآن من التراث الفكري لمصر القديمة توضح بما لا يدع مجالاً للشك أننا أمام مجتمع مستقر يتمتع الجميع في ظله بحياة هادئة مستقرة يعرف كل واحد فيها دوره ويؤديه بأكبر قدر من الاتقان من الفلاح الذي لا يفارق أرضه إلى الملك الذي يرعى الجميع رعاية اجتماعية وسياسية وبإحساس عال من المسئولية تجاه شعبه.

وقد كانت العدالة (الماعت) الأساس القوي الذي بنى عليه استقرار هذا المجتمع وسعادة ورفاهية شعبه؛ إذ لم ينظر لهذه العدالة في مصر – على حد تعبير ت. ج جيمز – باعتبارها امتيازا يتمتع به الأغنياء والأقوياء، بل فتحت العدالة صدرها حتى لأدنى الناس. ولم يكن السبب مجرد تعود الكبراء بطول الممارسة على الحدب على الضعفاء والفقراء ولكن لأن المساواة كانت حقاً مكفولاً للجميع بين يدي العدالة[78]. ولا أدل على ذلك من أن خطاب التنصيب الذي كان عادة ما يلقيه الملك على الوزير الأول حال تعيينه كان أهم ما فيه من توجيهات تتعلق بضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع "عامل بالمساواة الرجل الذي تعرفه والرجل الذي لا تعرفه، والرجل القريب منك والرجل البعيد عنك"[79].

وبالطبع فما دامت التوجيهات الملكية للوزير وتابعيه من موظفي السلطة التنفيذية بضرورة تحقيق العدل والمساواة وما دام الجميع يلتزمون بهذه التوجيهات باعتبارها توجيهاً إلهياً يرتبط فيه الإنساني بالإلهي والدنيوي بالمصير الأخروي، فإن من الطبيعي أن يحرص عليها الجميع وتتبدى في أعمالهم وسلوكهم اليومي فيحرصون على تحقيق العدل والمساواة والتحقيق الفوري في أي ظلم يقع على أي مواطن ومن ثم فقد كان الإحساس العام لدى المواطن المصري أنه يعمل في ظل منظومة عادلة تحرص على حقوقه ومساواته بغيره. ومن هنا تولد لديه الإيمان بضرورة الجدية في العمل والإنجاز وكان ذلك دافعاً للجميع إلى تحقيق الرخاء والسعادة والاستقرار باعتباره مطلباً قومياً في ظل قيادة قوية عادلة.

إن حياة المصريين القدامى في ظل "الماعت" كانت تعنى إذن بكل بساطة أننا أمام شعب يتمتع أفراده بحقوقهم التي تكفل لهم حياة سعيدة هانئة مستقرة. ومن ثم كان ولاء الجميع وانتمائهم للوطن فى ذلك الزمان البعيد يبلغ حد القداسة .

هوامش ومراجع الفصل

1- انظر: شريف الصيفي (مترجم) كتاب الخروج من النهار – كتاب الموتى، المشروع القومي للترجمة (494)، نشره المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، 2003م، ص508.
2- يان أسمان: ماعت – مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية، ترجمة د. ذكية طبوزادة ود. عليه شريف، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1996م، ص10-11.
3- نفسه، ص31.

4- جورج بوزنر وآخرون: معجم الحضارة المصرية القديمة، الترجمة العربية لأمين سلامة، الطبعة الثانية ضمن مطبوعات مكتبة الأسرة بالهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1996م، ص297.

5- نفسه.

6- نقلاً عن يان اسمان: نفس المرجع السابق، ص130.

7- نقلاً عن نفس المرجع السابق، ص131.

8- نقلاً عن نفس المرجع، ص135.

9- نفس المرجع، ص135.

10- أرسطو: كتاب السياسة (الكتاب الثالث – الباب الأول – 3)، الترجمة العربية لأحمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة 1979، ص182.

11- نفسه.

12- نفسه (ك3 – ب1 – 9) الترجمة العربية، ص184.

13- نفسه (ك3 – ب1 – 44) الترجمة العربية، ص182.

14- نفسه (ك3 – ب2 – 1، 2) الترجمة العربية، ص187.

وانظر كتابنا: الحرية والديمقراطية والمواطنة – قراءة في فلسفة أرسطو السياسية، الدار المصرية السعودية بالقاهرة 2008م، ص25-27.

15- انظر:

.I page، http: www. Katib.org/node/ssos,

16- انظر: كلير لالوليت: الفن والحياة في مصر الفرعونية، ترجمة فاطمة عبدالله، المشروع القومي للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة (370)، القاهرة 2003م، ص20-21 وراجع د. جمال حمدان: شخصية مصر – الجزء الأول.

17- يان اسمان، نفس المرجع السابق، ص118.

18- نقلاً عن كلير لالويت: نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة – المجلد الأول (عن الفراعنة والبشر)، الترجمة العربية لماهر جويجاتي، مطبوعات اليونسكو ودار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع بالقاهرة، 1996، ص69.

19- نقلاً عن: يان اسمان، نفس المرجع السابق، ص123.

ويمكنك مراجعة كتابنا: الخطاب السياسي في مصر القديمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، 1998م، خطاب السلطة، ص37 وما بعدها.

20- نقلاً عن يان اسمان، نفس المرجع السابق، ص129.

21- نفسه.

22- نقلاً عن: كلير لالويت: نصوص مقدسة ونصوص دنيوية، سبق الإشارة إليه، ص285.

23- نفسه، ص287-288.

24- نفسه، ص288.

25- انظر: نفس المرجع السابق، ص289.

ويمكنك مراجعة ما كتبناه عن هذه الشكاوى وتحليلها في كتابنا: الخطاب السياسي في مصر القديمة، سبق الإشارة إليه، خطاب الشعب (خطاب الشكوى والتمرد)، ص87 وما بعدها.

26- انظر كتابنا السابق الإشارة إليه، ص157-158.

27- يان اسمان، نفس المرجع السابق، ص33.

28- كلير لالويت: نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة، سبق الإشارة إليه، ص179.

29- انظر ما كتبناه عنه في كتابنا: الفكر الفلسفي في مصر القديمة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة 2004م، ص55 وما بعدها.

30- انظر: كلير لالويت، نفس المرجع السابق، ص334.

وكتابنا السابق الإشارة إليه، ص61.

وانظر أيضاً د. سليم حسن، مصر القديمة، الجزء الثاني، مطبعة كوثر بالقاهرة، بدون تاريخ، ص418.

31- كلير لالويت: نفس المصدر، ص337.

وراجع المرجعين الآخرين السابقين.

32- انظر مادة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

http:// arwikisource.org/wiki.p.2

33- انظر: يان اسمان: ماعت، سبق الإشارة إليه، ص130.

34- نفسه، ص129.

35- انظر نصوص هذه المواد في

http:// arwikisource.org/wiki,p.2

36- انظر ما كتبه السير فلندرزبتري عن "الحياة الخاصة" للمصريين القدامى في كتابه: الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، الترجمة العربية لحسن جوهر وعبدالمنعم عبدالحليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة 1975م، ص188-214.

وانظر أيضاً ما كتبه ألن شورتر في كتابه "الحياة اليومية في مصر القديمة"، الترجمة العربية للدكتور نجيب ميخائيل إبراهيم، نشرة مكتبة الأنجلو المصرية، سلسلة الألف كتاب (49)، القاهرة 1956م، عن الرياضة والمرح في حياة المصريين، ص52 وما بعدها.

وراجع ما كتبه: بيير مونتيه في كتابه "الحياة اليومية في مصر"، ترجمة عزيز مرقس منصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب – منشورات مكتبة الأسرة، القاهرة 1997م، عن الحياة في الريف المصري القديم، ص(139-179)، وعن حرية التنقل والأسفار ص(239-259).

37- كلير لالويت، نصوص مقدسة ونصوص دنيوية، ص289.

38- نقلاً عن: عبدالقادر حمزة، على هامش التاريخ المصري القديم – المجلد الثاني، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1941م، ص156.

39- نقلاً عن نفس المرجع السابق، ص101-102.

40- انظر نصوص هذه المواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سبق الإشارة إليه، ص2.

41- انظر: فلندرز بتري، نفس المرجع السابق، ص159-181.

42- عبدالقادر حمزة: نفس المرجع السابق، ص160-162 واقرأ تفاصيل أكثر عن هذه المحاكمة في هامش نفس الصفحة وكذلك في كتاب: ألن شورتر: الحياة اليومية في مصر القديمة، سبق الإشارة إليه، ص49-51.

43- عبدالقادر حمزة، نفس المرجع، ص163.

44- راجع ما كتبناه تحت عنوان "الماعت جوهر الفلسفة المصرية" في كتابنا: الفكر الفلسفي في مصر القديمة، سبق الإشارة إليه، ص18-20.

45- فلندرز بتري، الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، سبق الإشارة إليه، ص41.

46- انظر: نصوص هذه المواد في نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سبق الإشارة إليه، ص3.

47- كلير لالويت: نصوص مقدسة ونصوص دنيوية، سبق الإشارة إليه، ص338.

48- نقلاً عن: د. تحفة أحمد حندوسة، الزواج والطلاق في مصر القديمة، منشورات المجلس الأعلى للآثار بالقاهرة 1998م، ص20.

49- انظر تفاصيل كل ذلك في نفس المرجع السابق، ص21 وما بعدها.

وكذلك: فلندرز بتري: نفس المرجع السابق، ص215 وما بعدها.

وأيضاً: بيير مونتيه، نفس المرجع السابق، ص62-82.

50- فلندرز بتري، نفس المرجع السابق، ص220.

51- نفسه، ص221.

52- نقلاً عن: بيير مونتيه: الحياة اليومية في مصر، سبق الإشارة إليه، ص80.

53- نفسه.

54- انظر نصوص هذه المواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سبق الإشارة إليه، ص3-4.

55- فلندرز بتري، نفس المرجع السابق، ص64.

56- نفسه، ص62-64.

57- نفسه، ص66.

58- نفسه، ص71-72.

59- نقلاً عن د. سيد كريم: الكاتب المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، منشورات مكتبة الأسرة، القاهرة 1999م، ص20-21.

60- نفسه، ص21.

وانظر في مكانة الكتابة والكاتب في مصر القديمة كتابنا: الخطاب السياسي في مصر القديمة، سبق الإشارة إليه، ص29-36.

61- انظر في بعض إنجازات العلم المصري القديم كتابنا: في فلسفة الحضارة، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2007م، ص72-76.

وانظر أيضا: كلير لالويت: الأدب المصري القديم، ترجمة ماهر جويجاتي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1992م، وهو يعرض لأصناف من الآداب المصرية القديمة.

62- فلندرز بتري، نفس المرجع السابق، ص230-231.

63- نفسه، ص230.

64- نفسه، ص228-229.

65- نقلاً عن: ت. ج. جيمز، الحياة أيام الفراعنة، الترجمة العربية د. أحمد زهير، منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة 1998، ص118.

66- نقلاً عن نفس المرجع السابق، ص118.

67- انظر ما كتبه: جيمز في المرجع السابق، ص111 وما بعدها عن التعليم والمركز الاجتماعي.

وانظر ما كتبناه في الخطاب السياسي في مصر القديمة عن مكانة الكتابة والكاتب في مصر القديمة، ص29 وما بعدها.

68- انظر كتابنا: تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، الجزء الثاني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة 2000م، ص293.

69- انظر نص هذه المواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سبق الإشارة إليه، ص3.

70- انظر: كلير لالويت: نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة، ص291.

71- انظر: برستيد: فجر الضمير، الترجمة العربية لسليم حسن، مكتبة مصر (سلسلة الألف كتاب 108)، بدون تاريخ، ص207.

72- كلير لالويت، نفس المرجع السابق، ص214.

وانظر ترجمة أخرى لهذا النص في: جون ويلسون، الحضارة المصرية، ترجمة د. أحمد فخري، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بدون تاريخ، ص201.

وراجع تحليلاً مفصلاً لهذه البردية من منظور سياسي في كتابنا، الخطاب السياسي في مصر القديمة تحت عنوان "خطاب النبوءة"، ص113 وما بعدها.

73- انظر نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سبق ذكره، ص3.

74- انظر خاتمة شكاوى القروي الفصيح في: كلير لالويت: نفس المرجع السابق، ص289.

75- انظر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سبق ذكره، ص3.

76- انظر نص المعاهدة المصرية الحيثية في كلير لالويت، نفس المصدر السابق، ص101-105.

77- نفسه، ص105.

وانظر تحليلاً وافياً لهذه المعاهدة في كتابنا: الخطاب السياسي في مصر القديمة، ص171-183.

78- ت. ج. جيمز: الحياة أيام الفراعنة، سبق الإشارة إليه، ص96.

79- نفسه، ص62.